- **الموجز التنفيذي:**

يلخص هذا الموجز أبرز ما ورد في تقرير مركز الميزان السنوي حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة عام 2022، ويشير التقرير إلى تدهور الأوضاع المعيشية والإنسانية جراء استمرار الحصار والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، وقواعد القانون الدولي خلال عام 2022م، كما يظهر حجم الكلفة الإنسانية الكبيرة لهذه الانتهاكات، وآثارها الكارثية، سواء لجهة سقوط الضحايا، وتفاقم المشكلات الاجتماعية.

ترافق الحصار واستمرار الانتهاكات مع انخفاض مستوى الدعم الدولي والمشاريع التنموية، وضعف المخصصات المالية التي توفرها الجهات الحكومية لحماية الرامية إلى تعزيز خدمات الرعاية الصحية، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والعمل، وغيرها.

وتسهم التوجهات الاقتصادية التي تتبناها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة والدوائر الحكومية، في صعوبة محاصرة الفقر؛ نتيجة ضعف البرامج والتدابير الرامية إلى تحسين الأحوال الاقتصادية التي تتطلب اعتماد سياسات تشجع أصحاب المشاريع الاقتصادية والمبادرين، وخفض الضرائب وتقديم تسهيلات تمكنهم من تنفيذ مشاريعهم وتعزز فرص نجاحهم.

يستعرض التقرير أبرز النتائج التي خلص إليها التقرير والتوصيات على النحو الآتي:

أولاً: النتائج

1. ظلت القطاعات الاقتصادية عُرضة للاستهداف والتهميش؛ نتيجة السيطرة والهيمنة الإسرائيلية على المعابر والحدود البرية، وتقييد حركة السلع والبضائع من وإلى قطاع غزة، وكان لهذه السياسة بالغ الأثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصابت القطاعات الاقتصادية بحالة من الركود، وتسببت في تراجع معدلات الإنتاج والتشغيل إلى أسوأ مستوياتها.
2. ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية كالحبوب، والزيوت النباتية، والمحروقات، واضطرت المخابز إلى خفض وزن ربطة الخبز ورفع سعرها؛ لمواجهة هذه التقلبات في أسعار الدقيق؛ الأمر الذي كانت له انعكاسات سلبية على مستوى انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة، الذي يواجه مشكلة في ضعف البنية التحتية لتخزين الأغذية.
3. واصلت قوات الاحتلال عرقلة وصول المواد الخام اللازمة للإنتاج في معظم الصناعات، وخاصة الآلات والأجهزة وقطع الغيار؛ بحجة أنها ذات الاستخدام المزدوج – (dual-use).
4. تقدم (40) من أصحاب المصانع بطلبات للسلطات الإسرائيلية من أجل السماح لهم بإدخال الماكينات، والمعدات، وقطع الغيار اللازمة لخطوط الإنتاج في قطاعات مختلفة، منها: قطاع الصناعات الغذائية، وقطاع صناعة الألومنيوم، وقطاع صناعة المعادن الثمينة، وانتهى العام 2022 دون أن تسمح لهم سلطات الاحتلال بإدخالها.
5. رفضت سلطات الاحتلال إصدار تصاريح لنحو (600) من الصنّاع وأصحاب المنشآت الصناعية؛ الأمر الذي حرمهم من الخروج وتسهيل أعمالهم التجارية، وفتح أسواق جديدة، وتصدير منتجاتهم إلى الضفة الغربية.
6. تنامت ظاهرة ما يسمى (التكييش) في ظل أزمة نقص السيولة والمعروض من النقد جراء الحصار المالي وتدهور الوضع الاقتصادي، حيث أصبح المواطن أو التاجر يضطر إلى شراء سلعة بالتقسيط، ثم القيام ببيعها بسعر أقل من ثمنها؛ للحصول على السيولة؛ لتسيير احتياجاته اليومية، أو تغطية التزاماته المالية.

7. حوّلت سلطات الاحتلال قطاع غزة إلى منطقة مغلقة ومعزولة جغرافياً، حيث تقدم خلال العام (79,602) طلب من العمال الفلسطينيين كان مصير ما نسبته (65.8%) الرفض وعدم الرد، ومن بين (14,144) طلب من تقدم به التجار الفلسطينيين كان ما نسبته (60.4%) مصيرها الرفض والمماطلة، ومن بين (19,261) طلب تقدم به المواطنين لأغراض مختلفة كان مصير ما نسبته (65%) من الطلبات الرفض والمماطلة.
8. تفاقمت أزمة قطاع المقاولات والإنشاءات في قطاع غزة؛ جراء حظر دخول مواد خام وارتفاع الأسعار عالمياً، واضطرت حوالي (100) شركة إلى الإغلاق من أصل (315)، فيما تواجه ما نسبته (80%) من الشركات المتبقية مخاطر وضغوط حقيقية، وأصبح لا يتجاوز عدد الفاعل منها العشرات، وانخفض عدد العمال في هذا القطاع من (70,000) عامل قبل الحصار إلى حوالي (700) عامل في الوقت الراهن.
9. تعرضت الأراضي الزراعية (590) مرّة لاستهداف قوات الاحتلال، وتعرضت خلالها للقصف وإطلاق النار، كما توغلت قوات الاحتلال (42) مرة في الأراضي الزراعية المحاذية للسياج؛ ما تسبب في وقوع إصابات في صفوف المزارعين، وأضرار في الأراضي الزراعية، وضاعف من معاناة المزارعين.
10. استهدفت قوات الاحتلال الصيادين الفلسطينيين في عرض بحر قطاع غزة، وأطلقت النار تجاههم (474) مرّة، مما تسبب في إصابة (23) صياداً، واعتقال (64) صياداً، من بينهم (8) أطفال، واستولت على (23) مركباً للصيد، وخرَّبت معدات الصيادين (10) مرات.
11. يواجه القطاع السياحي تحديات كبيرة وتعقيدات متزايدة حيث طالت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة بتأثيراتها السياحة الداخلية، وتسببت في عزوف المواطنين عن السياحة، بجانب استمرار الهجمات الحربية الإسرائيلية التي تطال مرافق سياحية وتلحق بها الضرر.
12. انعكس غياب الحكومة الموحدة سلباً على مسار تطوير القطاع السياحي، خاصة في ظل ضعف استيعاب موظفين وتعيين خبراء متخصصين؛ لترميم المواقع الأثرية وتعزيز عمليات الكشف عن مواقع جديدة، وحراسة المواقع القائمة، التي تفتقر للتأمين، والحماية، والحراسة.
13. ظلت أزمة الكهرباء تراوح مكانها؛ نتيجة الفجوة الكبيرة بين المتوفر والحاجة، وتفاقم العجز في الطاقة الكهربائية الذي سجل حوالي (56%)، حيث بلغ متوسط الاحتياج من الطاقة على امتداد العام (420) ميغاوات، فيما بلغ متوسط الطاقة المتوفرة (189) ميغاوات، بمتوسط عجز ثابت بلغ (237) ميغاوات، هذا بالإضافة للانقطاعات المتكررة نتيجة الأعطال.
14. انخفضت قيمة المساعدات المالية لبرنامج الحماية في وزارة التنمية الاجتماعية واستمرت معاناة نحو (663,528) أسرة؛ نتيجة عدم انتظام الدفعات التي انخفض عددها من أربع دفعات إلى دفعتين خلال عام 2022 من بينهما دفعة موحدة مجتزئة، بلغت قيمتها (350) شيكل دون اعتبار لحجم الأسرة وحاجاتها الأساسية.
15. انخفضت مساهمة الحكومة الفلسطينية في مكافحة الفقر من (18.96) مليون دولار عام 2021، إلى (8.29) مليون دولار في عام 2022، وفي قطاع غزة انخفضت مساهمة الجهات الحكومية من (15) مليون دولار في عام 2021، إلى (11.75) مليون في عام 2022، على عكس مؤسسات المجتمع المدني التي تضاعفت قيمة مساهماتها الفعلية المقدمة للفقراء والمحتاجين، وفاقت ضعف ما تقدمه الحكومة الفلسطينية في رام الله والجهات الحكومية في غزة.

16. ارتفع عدد الأحداث (الأطفال) ممن هم على خلاف مع القانون ليصل عددهم إلى (1,239) حالة خلال عام 2022، مقارنة مع (649) حالة في عام 2021.
17. استمرت حالات الوفاة في صفوف العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل، وتوضح المعلومات المتوفرة من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أن خمسة (5) عمال قضوا خلال عام 2022 نتيجة انعدام إجراءات السلامة والصحة المهنية التي توفر للعامل حماية من المخاطر في بيئة العمل، وتتعمد سلطات الاحتلال تصنيف تصاريح العمال ب "احتياجات اقتصادية" الأمر الذي يحرم عمال غزة من حقوقهم العمالية أسوة بالعامل الإسرائيلي، الأمر الذي؛ يأتي في سياق التمييز العنصري.
18. أثر تدهور الأوضاع المعيشة، من بين جملة عوامل أخرى، بشكل سلبي على استقرار وتماسك الأسر، بحيث ارتفع عدد النساء اللواتي لجأن إلى بيت الأمان لرعاية وحماية النساء المعنفات ليصل إلى (523)، ووفر بيت الأمان الحماية والرعاية لنحو (272) سيدة خلال العام، في زيادة واضحة عن العامين المنصرمين، حيث تلقت (200) سيدة الحماية خلال عام 2021، وفي عام 2020 بلغ عددهن (159) سيدة.
19. تفاقمت معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل عدم انتظام صرف دفعات المساعدات النقدية لهم، وتراجعت أوضاعهم الصحية جراء النقص في الأدوية وتعقيدات إجراءات العلاج بالخارج، وعدم احترام حقهم في التوظيف في وقت وصلت فيه نسب البطالة بينهم حوالي 90%، إذ تشير الاحصائيات إلى أن الإعاقة الحركية هي الأكثر انتشاراً بين الاعاقات بواقع 53.67%،
20. انعكست الأزمات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الزواج والطلاق، وطرأ انخفاض على عدد حالات الزواج في عام 2022 بنسبة (6.3%) مقارنة مع عام 2021، وبالرغم من تراجع حالات الزواج تطابق عدد حالات الطلاق مع عددها في العام المنصرم، وسجلت أعلى نسبة طلاق في محافظة الوسطى وبلغت نسبتها (22%)، وأقل نسبة في محافظة غزة (18.8%).
21. واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عرقلة وحظر دخول الأجهزة الطبية التشخيصية إلى مستشفيات قطاع غزة، ومن بين هذه الأجهزة: جهاز القسطرة التداخلية، وأجهزة سينية تتيح تشخيص حالات العظام والكسور داخل غرف العمليات، وأدى منع ادخال قطع غيار إلى تراكم الأجهزة الطبية والتشخيصية المتعطلة في المستشفيات. الأمر الذي يترافق مع النقص المزمن في قائمة الأدوية ما جعل تقديم الرعاية الصحية الملائمة أمراً بالغ الصعوبة.
22. ظلت الجهود المبذولة لتوطين الخدمات الصحية محدودة وضعيفة خلال العام، حيث جرى تخصيص مستشفى الصداقة التركي كمركز لعلاج مرضى الأورام، إلا أنه يفتقر إلى خدمات العلاج الإشعاعي، والخدمات التشخيصية والعلاجية بالنظائر المشعة؛ وهذا يدفع إلى استمرار تحويل المرضى للعلاج خارج قطاع غزة.
23. تقدم نحو (20,295) طلب إلى سلطات الاحتلال للحصول على تصريح مرور، من مرضى محولين للعلاج خارج قطاع غزة، من بينهم ما نسبته (29%) أطفال، و(47%) نساء، و(19%) أعمارهم فوق (60 عاماً)، و(35٪) مرضى سرطان. فيما بلغ عدد طلبات المرافقين (26,461) طلب.
24. بلغت نسبة رفض منح التصريح أو المماطلة في الرد على طلبات المرضى (33%)، ونسبة الرفض والمماطلة للمرافقين (62%). واضطر (25%) من المرضى المحولين للذهاب إلى المستشفيات لتلقي العلاج بدون مرافق.

25. أخضعت سلطات الاحتلال نحو (225) مريض للتحقيق والاستجواب، كشرط للسماح لهم بالخروج للعلاج، تمت الموافقة على خروج (24) مريضاً منهم فقط. كما خضع (61) مرافقاً للتحقيق والاستجواب، كشرط للسماح لهم بالخروج لتلقي العلاج، حيث تمت الموافقة على خروج (5) مرافقين.
26. تواصلت أزمة مياه الشرب واستمر تراجع قدرة المواطنين في الحصول على كميات من المياه المأمونة والكافية في قطاع غزة، حيث لا يتوافق ما نسبته (96.2%) من إجمالي المياه المستخرجة من آبار الخزان الجوفي في القطاع مع معايير منظمة الصحة العالمية، وبلغ متوسط الاستهلاك اليومي للفرد من إجمالي استهلاك المياه (89.2 لتر/الفرد/اليوم).
27. استمرت ظاهرة تآكل الشاطئ وارتفاع مستوى مياه البحر (ظاهرة النحر)؛ وهو الأمر الذي ضاعف من المخاطر على السكان المدنيين الذين يقطنون بمحاذاة شاطئ البحر، وشكّل الحصار الإسرائيلي تحدياً رئيسياً أمام الجهود الرامية للتخفيف من حدة وآثار مشكلة تغير المناخ العالمية، حيث تواصل سلطات الاحتلال منع دخول الصخور كبيرة الحجم إلى القطاع من الضفة الغربية.
28. استمر العجز في الوحدات السكنية، وبلغ حجم الأضرار الكلية والجزئية في الوحدات السكنية، الناجمة عن العدوانات الإسرائيلية على قطاع غزة حتى نهاية العام 2022م، حوالي (90,017) وحدة سكنية تحتاج للإعمار.
29. ألحقت الهجمات الحربية، خلال العام، أضراراً بمدرستين (2) اثنتين، وتسببت في استشهاد (8) طلاب وطالبات، من بينهم (6) في مراحل التعليم المدرسي، واثنين (2) في مراحل التعليم الجامعي والدراسات عليا.
30. انعكس تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على الأحوال الصحية للطلبة، إذ أشارت الأونروا أن حوالي (42%) من طلبة الصف الأول في مدارسها يعانون من اضطرابات نفسية، كما ارتفع عدد الأطفال الذين يعانون من الأنيميا؛ نتيجة معدلات انعدام الأمن الغذائي.
31. تفاقمت أزمة التعليم العالي في ظل شح الموارد المالية وتراجع الأوضاع الاقتصادية، واستمر توقف المساعدات المقدمة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية للجامعات والكليات في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) منذ عام 2006؛ الأمر الذي ترك آثاراً سلبية، أدخل عدد من مؤسسات التعليم العالي في أزمة مالية، وعطَّل برامج التطوير.
32. أفادت وزارة التربية والتعليم أن معدلات الانفاق من التعليم العالي على مؤسسات التعليم العالي (قياسا إلى احتياجات هذه المؤسسات) لا تتجاوز نسبته (10%)، وبلغت نسبة الطلبة غير القادرين على تغطية نفقاتهم التعليمية (75%)، وسجلت نسبة الطلبة غير القادرين على استخراج شهاداتهم لأسباب مالية (15%).
33. فرضت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة على المنظمات الأهلية قيوداً وإجراءات جديدة، منها ضرورة الحصول على تصريح مسبق قبل عقد أي نشاط في قاعة مغلقة، واشترطت التوقيع على تعهد ينتهك في شكله ومضمونه القانون.

ثانياً: التوصيات

مركز الميزان لحقوق الإنسان واستناداً إلى الحقائق والمعطيات والمؤشرات التي أوردها التقرير، فإنه:

1. يطالب المجتمع الدولي بإجبار سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، ورفع القيود المفروضة على حرية حركة وتنقل البضائع والأفراد من وإلى قطاع غزة، بما في ذلك إعادة فتح كافة المعابر المغلقة كونه السبيل الوحيد لوقف تدهور الأوضاع الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في القطاع.
2. يطالب بإنهاء الانقسام والحفاظ على الوحدة السياسية للأراضي الفلسطينية، والشروع فوراً في إجراء الانتخابات العامة بأسرع وقت، من أجل تعزيز المشاركة الشعبية، وضمان تمثيل مصالح واحتياجات المواطنين، وتفعيل مبدأ المحاسبة والمساءلة.
3. يدعو كافة الجهات الدولية والإقليمية والمانحين للوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المالية تجاه الأراضي الفلسطينية، وتوفير الأموال اللازمة لعملية إعادة الإعمار، وتوجيه الدعم نحو إصلاح وتطوير البنية التحتية، والمرافق البيئية، والقطاعات الاقتصادية.
4. يدعو الجهات المانحة إلى زيادة المساهمة في دعم وتطوير قطاع الصحة، وضمان وصول كافة المستلزمات الطبية وتوفير المعدات والأدوية واللوازم الطبية المناسبة إلى أقصى حد ممكن، والمساعدة على دعم جهود توطين خدمات مرضى السرطان.
5. يدعو السلطات الفلسطينية إلى زيادة المخصصات والنفقات اللازمة لتطوير وتحسين مستوى الخدمات المقدمة في القطاعات كافة وخاصة التعليم، والحماية الاجتماعية، وتوطين الخدمات الصحية.
6. ضرورة أن تتبنى السلطات الفلسطينية خطة عاجلة للحد من تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، بما في ذلك خلق فرص عمل وإنشاء نظام إقراض يحمي حق الطلبة في مواصلة التعليم الجامعي.
7. ضمان حرية تشكيل وعمل المؤسسات الأهلية، وإزالة كافة القيود والإجراءات المحلية والإسرائيلية وتلك التي يفرضها المانحون، وضمان استمرار الدعم والتمويل الدولي كي تتمكن من تقديم وتنويع خدماتها.